آفاق حقوق الإنسان في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة

الأستاذ : عمر صكصك جامعة "زيان عاشور" الجلفة – الجزائر
الأستاذة : بيدي أمال جامعة "زيان عاشور" الجلفة – الجزائر

تمهيد

في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة حُددت أهداف لإصلاح منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، ورُبطت التنمية والأمن والسلم الدوليين والديمقراطية وحقوق الإنسان مع بعضها البعض.

وتنفيذا للإصلاح في مجال حقوق الإنسان رُسمت آفاق من أجل الوصول إليها في المستقبل، مع تحديد الغايات والآجال، وأهم هذه الآفاق تحقيق أهداف الألفية في مجال حقوق الإنسان.

ولإحراز التقدم في هذا المجال شُمل بإستراتيجية عمل جديدة لمنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تتماشى مع أسس الإصلاح.

ومنذ تحديد الآفاق، ووضع الإستراتيجية بدأت الأمم المتحدة تعمل بجهد في سبيل الوصول إلى ما وعدت به المجتمع الدولي.

ورغم ما بذل إلا أن العوائق المتوقعة وغير المتوقعة تقف في كثير من الأحيان أمام تحقيق المنشود من إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

وسنتطرق إلى ذلك وفق مبحثين، وهما كالآتي:

المبحث الأول: مستقبل حقوق الإنسان في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة؛ وتم التطرق فيه إلى مطلبين:

المطلب الأول: أهداف الألفية لحقوق الإنسان في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة

المطلب الثاني: إستراتجية عمل منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سياق الإصلاح

المبحث الثاني: أهم معيقات إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان؛ وتم التطرق فيه إلى مطلبين:

المطلب الأول: أهم المعيقات داخل منظومة الأمم المتحدة

المطلب الثاني: أهم المعيقات خارج منظومة الأمم المتحدة

المبحث الأول: مستقبل حقوق الإنسان في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة

ركز إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان على الأولويات الأكثر إلحاحا، وخصوصا ما يرتبط بالتنمية وحقوق الإنسان، ونتيجة لذلك جاء إعلان الألفية مؤكدا لهذا المسعى.

حيث تضمن الإعلان الكثير من الأهداف الواجب بلوغها من أجل النهوض بالأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

ولاستيعاب ذلك تبعت الإعلان مجموعة من التقارير أعدها الأمين العام للأمم المتحدة بغية الوصول للأهداف المحددة والغايات المرسومة لهذا المشروع.

وكُلّف العديد من الشركاء لتنفيذه ومتابعة نتائجه.

وتعتبر هذه الخطوة مهمة في رسم مستقبل حقوق الإنسان في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة.

وقد تطلب هذا الجهد كثيرا من التفصيل للأهداف، ومحاولة احتوائها قدر الإمكان.

وتماشيا مع سيرورة مشروع الألفية وتعزيز حقوق الإنسان، واصلت الأمم المتحدة إصلاح منظومتها لحقوق الإنسان، في تغيير خطة العمل وتجديد هياكلها، وتحديث إجراءاتها وولاياتها، وفق مقترحات الإصلاح مع مراعاة المستجدات.

ولاعتبار حقوق الإنسان ركيزة أساسية لإصلاح الأمم المتحدة، فهي تحتاج إلى رؤية مستقبلية واضحة المعالم، وإستراتيجية محددة وأهداف معلومة.

ومن أجل الوصول لذلك تحتاج الأمم المتحدة لأخذ كل ما حددته من أهداف واستراتيجيات على محمل الجد والاهتمام، والتحرر من تسييس قضايا حقوق الإنسان وتحديد الدور الوظيفي لمنظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان

المطلب الأول: أهداف الألفية لحقوق الإنسان في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة:

بعد أن تأكدت القناعة التامة بضرورة إصلاح الأمم المتحدة التي نادت بها جهات كثيرة، جاء إعلان الألفية الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 2/55 المؤرخ في 08 سبتمبر 2000م، ليحدد خطة الأمم المتحدة للسلام والأمن والاهتمامات الإنمائية في القرن الحادي والعشرين، خاصة بما يتعلق بالبيئة وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، وأورد الإعلان الاهتمامات الإنمائية في فصله الثالث، أما الاهتمامات المتعلقة بحقوق الإنسان فقد جاءت في فصله الخامس.

وقد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأكملها لتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء، من أجل تنفيذ هذا الإعلان، والذي يفترض تحقيقه بحلول عام 2015م.

وبغية إرشاد منظومة الأمم المتحدة في أداء هذه المهمة، أعد الأمين العام السابق كوفي عنان "خريطة الطريق" بموجب قرار الجمعية العامة 56/326 في 06 سبتمبر 2001م.

وتضمن هذا التقرير عرضا مفصلا للأهداف المطلوب بلوغها تنفيذا لما جاء في إعلان الألفية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وأهدافها المتعلقة بحقوق الإنسان.

وتتمثل الأهداف الإنمائية الثمانية في: [1]

[1]- تقرير الأمين العام كوفي عنان، الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الدورة السادسة والخمسون، بتاريخ 06 سبتمبر2001م، البند 40، المرفق، ص ص. 78، 79، تاريخ الإطلاع 20 جانفي 2010، في: http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=A/56/326

1/ القضاء على الفقر المدقع والجوع

2/ تحقيق التعليم الابتدائي

3/ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

4/ تخفيض معدل وفيات الأطفال

5/ تحسين صحة الأمهات

6/ مكافحة فيروس نقص المناعة البشري (الإيدز)، ووباء الملاريا، والأمراض الرئيســة الأخرى التي يعاني منها البشر

7/ كفالة الاستدامة البيئية

8/ إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

ولإحراز التقدم في هذه المجالات اعتمدت كثير من الاستراتيجيات، وذلك من خلال تفحص ودراسة عدة مؤشرات لكل منها.

أما بالنسبة لمجال حقوق الإنسان، فقد أولته قمة الألفية اهتماما خاصا، حيث أكدت على احترام وتطبيق مبادئ الديمقراطية بما فيها حقوق الأقليات ومكافحة جميع أنواع العنف ضد النساء، وضمان حقوق المهاجرين...

وتعتبر الأهداف الإنمائية فرصة هامة لتحسين تمتع شعوب العالم بحقوق الإنسان، ولن يتم تنفيذ إعلان الألفية بطريقة مستدامة ما لم تحترم وتقوى التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان ضمن الإستراتيجيات التي ترمي إلى تحقيق الأهداف.

وأفرد إعلان الألفية ستة أهداف في مجال حقوق الإنسان، جاء توضيحها وتفصيلها في خريطة الطريق على النحو الآتي:

1/ احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتقيد التام بأحكامه، والسعي سعيا جهيدا لحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع وتعزيزها بصورة تامة في جميع البلدان:

تعتبر حقوق الإنسان ركيزة أساسية لإصلاح الأمم المتحدة، ويمكن أن تكون التنمية البشـــرية وسيلة لإعمـــال هذه الحقوق، وتمثل الحقوق الاقتصـــادية والاجتماعيـــة جوهر جميع الأهداف الإنمائية للألفية[2].

ولإحراز التقدم في هذا المجال رسمت الاستراتيجية الآتية:

– تشجيع الحكومات على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، والتصديق على المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان، والتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

– إدماج حقوق الإنسان في كافة الأنشطة الإنمائية التي تركز على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل فرد في المجتمع.

---

[2] - تقرير الأمين العام كوفي عنان، الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، المرجع السابق، الفقرة 201، ص. 51.

– دعم عمل المؤسسات الإقليمية لحقوق الإنسان وغيرها، بغية تعزيز التنفيذ الوطني لقواعد حقوق الإنسان، ووضع استراتيجيات عمل مشتركة بشأن القضايا العابرة للحدود.

– توسيع نطاق برامج الأمم المتحدة الموجهة إلى الدول الأعضاء بهدف توفير المشورة والتدريب، بشأن التصديق على المعاهدات وإبلاغها.

– إدماج قواعد حقوق الإنسان في سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة واستراتيجياتها القطرية، بما في ذلك الأطر القطرية والقروض الإنمائية.

2/ تعزيز قدرات جميع البلدان على تطبيق المبادئ والممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بما في ذلك الأقليات:

نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان يومي 25 و26 نوفمبر 2002م[3]، حلقة دراسية للخبراء لدراسة الترابط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، وخلصت هذه الحلقة إلى أن الديمقراطية وحقوق الإنسان مترابطان ولا يمكن الفصل بينهما.

ولتعزيز هذا الترابط اعتمدت قمة الألفية الإستراتيجية الآتية:

– دعم الدول في دمجها لآليات حقوق الإنسان في المؤسسات الوطنية، لاسيما عن طريق

إنشاء لجان حقوق الإنسان، ومكاتب أمناء المظالم ولجان الإصلاح القانوني.

– تعزيز تنفيذ المبادئ الديمقراطية عن طريق الإصلاح المؤسسي، وزيادة الوعي الوطني.

– مواصلة عمل الأمم المتحدة لكفالة ارتكاز الانتخابات على مبادئ حرة ونزيهة[4].

3/ مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة وتنفيذ اتفاقية –القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة–:

ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الإستراتيجية الآتية:

– تشجيع الحكومات على تنفيذ الإصلاح التشريعي وتعزيز آليات تنفيذ القوانين المحلية بغية تدعيم عدم التمييز وكفالة الامتثال للمعايير الدولية.

– دعم الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان إمكانية الوصول المتكافئ للمرأة إلى التعليم والخدمات الاجتماعية والصحية، والنهوض بمشاركتها في عمليات صنع القرارات.

– العمل في إطار الأمم المتحدة على كفالة وجود ولايات واضحة لجميع بعثات حفظ السلام لمنع ورصد العنف ضد المرأة والفتاة والإبلاغ عنه، بما في ذلك جميع أشكال العنف الجنسي، والاختطاف، والاتجار بالبشر[5].

---

[3]- تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان، الحق في التنمية، الدورة الستون، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بتاريخ 08 جانفي 2004م، البند07، الفقرة 27، ص.09، تاريخ الإطلاع 23 جانفي 2010، في:
www.hic-mena.org/documents/ECN4200422

[4] - تقرير الأمين العام كوفي عنان، الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، المرجع السابق، الفقرة 208، ص. 53.

[5] - المرجع السابق، الفقرة 213، ص. 54.

4/ اتخـــاذ تدابير لكفالة احترام وحماية حقوق الإنسان للمهاجــرين والعمـــال المهاجرين وأسرهم، والقضاء على أفعال العنصرية وكره الأجانب المتزايدة في مجتمعات كثيرة، وتعزيز زيادة الوئام والتسامح في جميع المجتمعات:

ولكفالة هذه التدابير وإحراز تقدم في هذا المجال اتخذت الإستراتيجية الآتية:

– دعم جهود الدول من أجل التصديق على اتفاقية العمال المهاجرين وتنفيذها.

– مساعدة الدول على وضع برامج وثائقية لمواطنيها البالغين والأطفال، والتي يمكن أن توفر إمكانية الإطلاع على الحقوق الرئيسة.

– مواصلة عمل الأمم المتحدة لتوفير السياسات التي تعالج قضايا الهجرة والآثار المترتبة عنها[6].

5/ العمل بصورة جماعية لجعل العمليات السياسية أكثر شمولا، مما يسمح بمشاركة جميع المواطنين فيها بصورة حقيقية في البلدان كافة:

تقتضي الديمقراطية توفر الحكم الرشيد، الذي يتوقف على المشاركة الشاملة، والشفافية والمساءلة وتعزيز سيادة القانون.

ولإحراز التقدم في هذا المجال وضعت الإستراتيجية الآتية:

– تشجيع الدول على وضع وتنفيذ البرامج التي تدعم المؤسسات التعددية، والانتخابات الدورية، والعمليات الديمقراطية الأخرى وفقا لمعايير دولية لحقوق الإنسان.

– مواصلة عمل الأمم المتحدة الرامي إلى تعزيز الهياكل البرلمانية، وعمليات صنع السياسات.

– تقديم المساعدة إلى الجهود الحكومية لإشراك المجتمع المدني في اتخاذ القرارات المتعلقة بصنع السياسات.

– دعم الجهود الحكومية لتعزيز الحكم المحلي في المناطق الحضرية والريفية.

6/ كفالة وسائط الإعلام لكي تؤدي دورها الأساسي، وضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات:

يعتبر الوسط الإعلامي أحد الوسائل لممارسة الديمقراطية التي تكفل الشفافية والمساءلة، ولكنه وسط لا يسلم من الانتهاكات في صور مختلفة، مثل: الاعتقال التعسفي، الرقابة المستمرة...، وهذا المجال كغيره من المجالات اشتمل على استراتيجية هادفة لإحراز التقدم فيه، كالآتي:

– تشجيع الدول على إصلاح التشريعات التي تقيد حرية الكلام بصورة مفرطة بدعوى الأمن القومي، والقذف، والتشهير.

– استعراض القوانين الجنائية الوطنية، وتنفيذها بغية حماية حرية الرأي والتعبير والإعلام.

---

6 - تقرير الأمين العام كوفي عنان، الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، المرجع السابق، الفقرة 217، ص. 55.

– مواصلة عمل الأمم المتحدة مع الحكومات لإيجاد وسائط إعلام حرة ومستقلة عن طريق تطوير الأطر القانونيـــة المقابلة، والعمل مع المجتمع المدني، وإيجاد آليات وقدرات رصد وسائط الإعلام من أجل تحديد التجاوزات[7].

ولبلوغ هذه الأهداف شاركت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في أعمال مشروع الألفية، فقدم المستشار الخاص للمفوضية المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وحقوق الإنسان في عام 2004م ورقة عمل تبين أهمية حقوق الإنسان في الأهداف الإنمائية للألفية، والعلاقة بينهما[8].

حيث أن العلاقة بين الأهداف الإنمائية للألفية وحقوق الإنسان علاقة متبادلة[9]، إذ تعمل المفوضية على زيادة وعي الأوساط المعنية بحقوق الإنسان بعملية الأهداف الإنمائية للألفية وفوائدها المحتملة، من خلال جذب انتباه آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى أهمية الأهداف الإنمائية للألفية ضمن إطار عملها.

وتأكد ذلك في الورقة التي أعدها المستشار الخاص للمفوضية السامية لحقوق الإنسان المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وحقوق الإنسان عام 2004م، والتي توضح أن هناك قواسم مشتركة بين حقوق الإنسان وتنمية المجتمعات فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية؛ فكلا الجانبين بحاجة إلى بذل جهود أكبر، وينبغي في مجال حقوق الإنسان أن تؤخذ الأمور على محمل الجد[10].

وثمة تأكيد آخر على أن الأهداف المعبر عنها في الألفية ليست طموحات للتنميـــة فحسب، بل أيضا حقوقا قابلة للمطالبة بها[11].

ويتم وضوح ذلك من خلال الآتي:

الهدف الأول: القضاء على الجوع والفقر المدقع؛ وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان(المادة 25 فقرتها الأولى)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 11).

الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛ وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان(المادة 25 فقرتها الأولى)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادتين 13 و14)، واتفاقية حقوق الطفل (المادة 28 فقرتها الأولى)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة(المادة 10)، واتفاقية التمييز العنصري(المادة 05) .

---

[7] - تقرير الأمين العام كوفي عنان، الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، المرجع السابق، الفقرة 224، ص. 56.

[8] - تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان، الحق في التنمية، المرجع السابق، الفقرة 14، ص.06.

[9] - المرجع السابق، الفقرة 13، ص.05.

[10]-Philip Alston, Paper prepared as a contribution to the work of the Millennium Project Task Force overty and Economic Development ,p06.

تاريخ الإطلاع 27 جانفي 2010م ، في:

http://www2.ohchr.org/arabic/issues/millenium- development

[11] - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة، عمان: مطبوعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003، ص. 28.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 02)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(المادة 03)، واتفاقية حقوق الطفل(المادة 02).

الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال؛ وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنســـان(المادة25)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتمـــاعية والثقافيـــة (المادة12 فقرتها الثانية).

الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات؛ وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان(المادة 25)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(المادة12)، واتفاقية حقوق الطفل(المادة 24 فقرتها الثانية).

الهدف السادس: مكافحة نقص المناعة البشرية (الإيدز)، والملاريا، وغيرهما من الأمراض؛ وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان(المادة 25)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(المادة 12)، واتفاقية حقوق الطفل(المادة 24).

الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية؛ وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان(المادة 25 فقرتها الأولى)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(المادتين: 11 فقرتها الأولى، والمادة 12)، واتفاقية حقوق الطفل(المادة 24).

الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية؛ وفقا لميثاق الأمم المتحدة(المواد: 01 فقرتها الثالثة والمادة55 والمادة 56)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان(المادتين 22 و28)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(المواد: المادة 02 فقرتها الأولى والمادة 11 فقرتها الأولى، والمادة 15 فقرتها الرابعة، والمادة 22، والمادة 23) ، واتفاقية حقوق الطفل(المواد:المادة 04، والمادة 24 فقرتها الرابعة، والمادة 28 فقرتها الثالثة) [12].

ولتحقيق هذه الأهداف لابد من العمل على احترامها والالتزام بها، وعدم اعتبارها شكلا من أشكال الشفقة أو الإحسان، بل وعدا يتطلب الوفاء على أساس التضامن والعدالة.

ومنذ إعلان الألفية عام 2000م إلى حدود اليوم سجل بعض التقدم في مجموعة من الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن معظم البلدان ليست على المسار المطلوب.

وهذا ما يوضح التباعد بين التقدم في تطبيق أهداف الألفية وبين الطموح المعلن عنه[13]، ولا يجب السماح لأي منها بحجب حقيقة واضحة، وهي أن الوعد لفقراء العالم لا يزال بعيد المنال.

[12] - المفوضية الأممية السامية لحقوق الإنسان، الأهداف الإنمائية للألفية الرئيسية ذات معايير حقوق الإنسان، تاريخ الاطلاع 02 فيفري2010،في:
http://www2.ohchr.org/arabic/issues/millenium- development

[13]- انظر: تقرير اللجنة المشتركة بين الوكالات والخبراء، الأهداف الإنمائية للألفية 2009، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2009م، ص.08-52.

وهكذا بات واضحا عدم جدية إصلاح الأمم المتحدة، لكي تضطلع بآفاق حقوق الإنسان وفق المستجدات الجديدة.

المطلب الثاني: إستراتيجية عمل منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سياق الإصلاح:

تمثل ولاية المفوض السامي، ومهام الأمانة، ووكالات الأمم المتحدة، وبرامجها المعنية بحقوق الإنسان، وهيئات رصد المعاهدات، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس حقوق الإنسان، عناصر منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[14]، التي كانت محل إصلاح وتغيير مع ما يتلاءم من مستجدات وتهديدات.

وقبل بدء تنفيذ الإصلاح، حددت المنظومة إستراتيجية عمل لكل عنصر من عناصرها، للوصول إلى آفاق حقوق الإنسان التي تنشدها شعوب العالم.

وسنكتفي بذكر أهم استراتيجيات العمل لتركيبة منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ونبدأ بإستراتيجية عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان:

وضعت المفوضية السامية خطة عمل تحوي برنامجا لتغيير عملها في سياق إصلاح الأمم المتحدة، تسترشد به في عملها في المستقبل، مستلهمة تقرير الأمين العام السابق كوفي عنان "في جو من الحرية أفسح" لعام 2005م، الذي طلب فيه من المفوضية السامية أن تضع خطة عمل تنشئ رؤية استراتيجية لمستقبلها، وبنيت خطة العمل، وكان أساسها الاقتناع بأن المجتمع الدولي يحتاج إلى بذل مزيد من الجهود في التعامل مع التهديدات لحقوق الإنسان[15].

وتقوم رؤيتها الإستراتيجية للاتجاه المستقبلي على تسخير موارد وقدرات جديدة للعمل على مواجهة مشاكل حقوق الإنسان الناشئة عن الفقر والتمييز والصراع والإفلات من العقوبة وقصور الديمقراطية ومواطن الضعف المؤسساتية، وسيتم هذا بزيادة التركيز على التنفيذ.

وهكـــذا توخت استراتيجية عمل المفوضـــية إيلاء الاهتـــمام لمجموعة من فجوات التنفيذ في الميدان، بما في ذلك الفجوات المتعلقة بالمعارف، والقدرات، والالتزام، و الأمن.

ويجب اعتبار أن المساعدة على سد هذه الفجوات[16]، وبالتالي حماية الناس والمساعدة على تمكينهم من إعمال حقوقهم هي الآفاق الأساسية المستقبلية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

---

[14] - تقرير الأمين العام كوفي عنان، في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع، إضافة 01، الدورة التاسعة والخمسون، الجمعية العامة، بتاريخ 23 ماي 2005م، البند 45 و55، الفقرة 17، ص. 08.

[15] - دليل للمنظمات غير الحكومية، العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ص. 10، تاريخ الاطلاع، 04 فيفري 2010، في:
www2.ohchr.org/english/issues/.../ngohandbook_ar.do

[16] - تقرير الأمين العام كوفي عنان، في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع، إضافة 03، الدورة التاسعة والخمسون، الجمعية العامة، بتاريخ 26 ماي 2005م، البند 45 و55، المرفق، ص. 03. تاريخ الإطلاع 07 نوفمبر 2009، في: http://www.un.org/arabic/reform/panel.htm

وتتضمن خطة العمل بيانا مجملا بالأهداف التي تريد تحقيقها، والإستراتيجيات الرئيسية التي ستتبعها من أجل تحقيق الأهداف، ومختلف الأدوات التي ستستخدمها، وكذلك التغيرات والموارد التي ستحتاجها لغرض التنفيذ، وسيتوقف نجاح خطة العمل في المقام الأول على فهم الدول الأعضاء وسائر الشركاء لغرض الخطة والتزامها بذلك، وإلا فإن أهداف حقوق الإنسان ستظل مجرد طموحات[17].

وحتى تقوم المفوضية بدورها في هذا الصدد، فإنها سوف تسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين، هما الحماية والتمكين:

أ/ الحماية:

سوف تبذل المفوضية جهودا متضافرة للتركيز على حماية حقوق الإنسان، وكفالة احترام حقوق الإنسان بطرق ملموسة بالنسبة للأفراد.

وحماية حقوق الإنسان ليست أداة بعينها أو نهجا بعينه، بل تشير بالأحرى إلى نتيجة مرجوة فيما يعترف بهذه الحقوق ويحترمها ويستوفيها أولئك الذين يحتم عليهم الواجب أن يفعلوا ذلك؛ ومن ثَم تتعزز الكرامة والحرية.

وحماية حقوق الإنسان تتحقق عندما تتيسر ممارسة هذه الحقوق كاملة لأفراد قد يكونون –لولا ذلك– عرضة لأن يحرموا أو محرومين منها، وهي تستند إلى القانون الدولي، وتركز بالضرورة على كل الاستجابات المباشرة عندما تكون حقوق الإنسان في خطر، وعلى القيام بأعمال على المدى الطويل لبناء القوانين والمؤسسات التي تحمي الحقوق وتعززها داخل الدول وعلى الصعيد العالمي.

فالحماية تفهم من حيث كونها تعني تحقيق نتائج ملموسة بالنسبة للأفراد إنما تكفل توجيه العمل الذي تقوم به المفوضية ليحدث أثرا حقيقيا.

وتشمل ولاية المفوضية السامية المسؤولية عن حماية التمتع الفعلي بجميع حقوق الإنسان، والتنسيق فيما بين جميع أنشطة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة.

ب/ التمكين:

تدل التجارب المستمدة من بلدان عديدة أن حقوق الإنسان تُحترم وتحظى بالحماية وتُستوفى على أيسر نحو عندما يمكّن الناس من تأكيد حقوقهم ومن المطالبة بها، فينبغي إذن أن يوجه عمل المفوضية نحو تمكين أصحاب الحقوق.

والتمكين يعني أيضا تزويد من يتولون مسؤولية إعمال حقوق الإنسان بالوسائل التي تمكنهم من القيام بذلك[18].

وسوف يتم السعي من أجل تحقيق هذه الحماية والتمكين من خلال استراتيجيات أساسية، هي:

– المشاركة مع البلدان في مواجهة تحديات إعمال الحقوق:

[17]- المرجع السابق، الفقرة 05، ص. 09.

[18]- تقرير الأمين العام كوفي عنان، في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع، إضافة 03، المرجع السابق، الفقرة 36، ص.17.

لا تتأتى ترجمة الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان إلى حقيقة في المقام الأول إلا من خلال إجراءات تتخذ على الصعيد الوطني، أما المسؤوليات الملقاة على عاتق المفوضية السامية وسائر الجهات الفاعلة، فهي ثانوية إزاء الدور الرئيس للدولة، فإعمال الحقوق إذن، يتطلب أولا وقبل كل شيء العمل مع الحكومات، وللقيام بذلك ستعمل المفوضية بنشاط على الدخول في حوار مع الحكومات، وهي مهمة حددت بوضوح في ولاية المفوضية السامية، وسيكون الغرض من هذا الحوار والمشاركة هو تحليل العقبات التي تعترض طريق إعمال الحقوق والعمل على تجاوزها[19].

- **الاضطلاع بدور قيادي:**

إن المفوضية مدعوة إلى أن تنشط في مواجهة التحديات في مجال حقوق الإنسان، ومنع وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، وكلتا المسؤوليتين تعنيان أن تضطلع المفوضية بدور قيادي في مسائل حقوق الإنسان، باتخاذ المبادرات عند الضرورة، وتوجيه الانتباه نحو مشاكل حقوق الإنسان، وبناء عمليات الاستجابة، وحشد طاقات الحكومات والمجتمع المدني وجميع المعنيين لتقديم الدعم المطلوب.

ومن شأن الاضطلاع بدور ذي طابع قيادي أكبر داخل منظومة الأمم المتحدة، ويكون مدعوما بمزيد من القدرات في المجالات الرئيسة أن تساعد المفوضية على أداء وظيفتها التنسيقية وتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة[20].

- **بناء الشراكات:**

لمواجهة تحدي إعمال الحقوق يتوجب على المفوضية أن تنشئ شراكات وتعاون مع هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة للعثور على سبل من أجل العمل بمزيد من الفعالية، وتكون جهود المفوضية والهيئات المنشأة بموجب معاهدات ومجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة أكثر فاعلية إذا عزّزت وعملت معا على نحو أوثق.

ومن شأن زيادة الشراكات أن تتيح تقديم مدخلات أكثر فعالية في هياكل التنسيق وتقديم المشورة ودعم أفضل لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وسيتعين على المفوضية أيضا أن تبني شراكات مع المجتمع المدني وتعززها.

واتبعت المفوضـــية نفس هذه الإستراتيجية في عملها في الفترة من عام 2006م إلى2009م، وجعلتها أساسا تتبعه في جميع أنشطتها.

ومن أهم الآفاق التي حددتها استراتيجية العمل لعامي 2008م- 2009م، ما يأتي:

- الاستمرارية في الاتجاه الاستراتيجي العام.
- شحذ تفعيل الإستراتيجيات.
- التركيز على التنفيذ والرصد والإبلاغ على النتائج المتوقع تحقيقها على الصعيد الوطني، والصعيدين الإقليمي والعالمي، وزيادة التماسك والاتساق في جميع أنحاء المفوضية.

---

[19] - تقرير الأمين العام كوفي عنان، في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع، إضافة 03، المرجع السابق، الفقرة 40، ص. 18.
[20] - المرجع السابق، الفقرتين 41-42، ص. 18.

– الاستمرار في إظهار قيادتها عبر الدعوة وتوليد النقاش داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع الحكومات، والمجتمع المدني بشأن فوائد إدماج حقوق الإنسان في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية والسلام والأمن الدوليين.

– التركيز على إبراز أفضل للمشاركة القطرية[21].

– تقوية الشراكات التي صاغتها مع وكالات الأمم المتحدة، والأفرقة القطرية، وخلق شراكات جديدة مع المجتمع المدني والمؤسسات الدولية، والحصول على موارد إضافية.

– تعزيز تفاعلها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مع التركيز على مجلس حقوق الإنسان كفرصة لتحسين تنفيذ حقوق الإنسان[22].

وعموما فإن الرؤية الإستراتيجية للتوجه المستقبلي للمفوضية هي: جعل قضيـــة حقوق الإنسان ليست مجرد زيادة لإعداد المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وإنما أيضا في ضمان أنها في الحقيقة تنفيذ لها على أرض الواقع.

وتتعاون المفوضية السامية لحقوق الإنسان مع مجلس حقوق الإنسان الذي أنشئ ليرفع من مكانة لجنة حقوق الإنسان إلى مجلس مكتمل الشخصية من شأنه أن يتيح وضوحا بنيويا ومفاهيميا، ولتنهض الأمم المتحدة بقضية الدفاع عن حقوق الإنسان بنفس الجدية التي تعمل بها في مجالي الأمن والتنمية.

ولهذا الغرض حدد مجلس حقوق الإنسان إستراتيجية وأهدافا لعمله، تتمثل في ما يأتي:

– التجسيد العملي لمبدأ أن حقوق الإنسان عالميـــة، وأنها كل لا يتجزأ؛ بتقييم وفاء جميع الدول بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وإيلاء الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية قدرا متساويا من الاهتمام.

– تقديم المساعدة التقنية للدول، وإسداء المشورة السياسية للدول ولأجهزة الأمم المتحدة على حد سواء، وفي إطار هذا النظام سيكون بالإمكان استعراض حالة كل دولة عضو على أساس دوري.

– التصدي لما قد يحدث من انتهاكات جسيمة وسافرة، ومن ثم ينبغي أن يكون المجلس قادرا بالفعل على استرعاء اهتمام المجتمع العالمي إلى الأزمات الملحة[23].

– الاضطلاع بدور محوري في الإشراف على القانون الدولي لحقوق الإنسان، والمساهمة في تفسيره وتطويره باعتبار أن مكانة القانون الدولي والمعايير الدولية أمور مركزية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل حماية حقوق الإنسان[24].

---

[21] المفوض السامي، خطة الإدارة الإستراتيجية 2008-2009، جنيف: منشورات مكتب المفوضبة الأممية السامية لحقوق الإنسان، 2008، ص. 20.

[22] ـ المرجع السابق، ص. 21.

[23]ـ تقرير الأمين العام كوفي عنان، في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع، إضافة 01، المرجع السابق، الفقرة 06، ص. 03. تاريخ الإطلاع 07 نوفمبر 2009، في : http://www.un.org/arabic/reform/panel.htm

[24] ـ المرجع السابق، الفقرة 11، ص. 05..

– تسهيل النظر في الحالات العاجلة خارج نطاق الدورات العادية.
– التمتع بالسلطة اللازمة للتوجيه بتدابير سياسية تتخذها أجهزة الأمم المتحدة الأخرى التي يمكن أن تساعد في عملية التنفيذ[25].

وفي سياق إصلاح الأمم المتحدة، أصبحت حقوق الإنسان تشكل جانبا مهما من الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي، كما حظي تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، علاوة على تطبيق منهج يستند إلى حقوق الإنسان عند وضع برامج التنمية بمكانة كبيرة في إطار عمل الأمم المتحدة ككل.

وفي جانفي 1998م أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سياسته الخاصـــة بدمج حقوق الإنسان مع التنمية الإنسانية المستدامة.

ومنذ ذلك الحين، ازدادت وتيرة عمل البرنامج في مجال حقوق الإنسان بشكل كبير.

وفي ظل هذه الخلفية يركز البرنامج الإنمائي على ثلاثة مجالات إستراتيجية للتدخل مع إيجاد أساليب عديدة يمكن اتباعها شكلت أساس العمل في مجال حقوق الإنسان في كثير من مكاتب البلدان التابعة للبرنامج الإنمائي، وهي كالآتي:

أ – تقديم الدعم إلى النظم الوطنية التي تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وأساليبه المختارة، هي:

- تثقيف مختلف المنتفعين وتدريبهم في مجال حقوق الإنسان.
- تعزيز البرلمانات، وتقديم الدعم لإنشاء وتحسين الأداء الوظيفي للمنظمات الوطنية لحقوق الإنسان و الأجهزة المنوط بها ومراقبتها.
- تقديم الدعم لوضع خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان.
- تعزيز القدرات المرتبطة بحقوق الإنسان في الإدارات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية[26].

ب – تطبيق منهج يستند إلى حقوق الإنسان عند وضع برامج التنمية وتعزيز هذا النوع من المناهج.

وأساليبه المختارة، هي:

- بناء قدرات طاقم البرنامج الإنمائي وشركائه في التنمية كي يفهموا ويطبقوا منهجا يستند إلى حقوق الإنسان في مجال التنمية.
- توجه يستند إلى حقوق الإنسان فيما يتصل بتقييم وتحليل الوضع الإنمائي، وصياغة برامج أو مشروعات تنموية.
- دمج حقوق الإنسان في التقييم العام للبلد وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية وفي برامج البلدان التابعة للبرنامج الإنمائي[27].

---

[25] - تقرير الأمين العام كوفي عنان، في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع، إضافة 01، المرجع السابق، الفقرة 10، ص. 05.

[26]- مذكرة تطبيقية حول: حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أفريل2005، ص. 15.

ج – المشاركة بشكل أكبر في الآلية الدولية لحقوق الإنسان.

وأساليبه المختارة، هي:

- المناصرة المجتمعية للتصديق على المعاهدات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان، وتنفيذها، وزيادة الوعي بشأنها.
- تقديم الدعم الاستشاري، والفني، والمالي للدولة العضو في مجال إعداد التقارير وتقديمها إلى أجهزة الأمم المتحدة لمراقبة تنفيذ المعاهدات.
- دعم التدابير التي تهدف إلى التوفيق بين السياسات والتشريعات الوطنية والقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- تسهيل المشاركة الوطنية في المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان.
- دعم نشر وتطبيق النتائج وتقارير المتابعة الخاصة بمؤتمرات حقوق الإنسان الإقليمية، وتلك التابعة للأمم المتحدة، وأجهزة مراقبة تنفيذ المعاهدات، وغيرها من الآليات الرقابية.
- دعم وتسهيل الزيارات والمهمـــات على مستوى البلـــد الذي يزوره مبعوثو مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والمقررون الخاصون، وغيرهم من المسؤولين المعنيين بالآليات الإقليمية والدولية لمراقبة حقوق الإنسان[28].

ويتمثل الشريك الرئيس للبرنامج الإنمائي فيما يتصل بوضع السياسات وبرامج حقوق الإنسان في مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

وقد وقّع البرنامج والمكتب مذكرة تفـــاهم في مارس 1998م بنيويورك، نتجت عنها زيادة كبيرة في عدد برامج حقوق الإنسان الموضوعة، وأعقب توقيع المذكرة ظهور نشاطين ملموسين في مجال وضع البرامج، هما برنامج تعزيز حقوق الإنسان وبرنامج مساعدة المجتمعات معا.

وسيوطد البرنامج الإنمائي شراكاته مع الأطراف الفاعلة داخل البلدان مثل المجتمع المدني، والبرلمانات، والسلطات القضائية، والشرطة، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص، من أجل تحسين التفاعل الفعلي بين العاملين في مجالي حقوق الإنسان والتنمية.

ومن شركاء البرنامج الإنمائي في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية، هي وكالة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، التي قامت بإصلاحات في السياق الأوسع لإصلاح الأمم المتحدة، مؤكدة التزامها بتجديد جهودها لبلوغ ذلك الهدف المدرج في ديباجة دستورها، والمتمثل في ضمان تحرير البشرية من الجوع.

وفي بداية عام 2005م أعادت الوكالة النظر في جميع برامجها على ضوء الأهداف الإنمائية للألفية وعملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة.

وحددت أهداف إصلاحها فيما يأتي:

---

[27]- المرجع السابق، ص ص. 15- 16.

[28] - مذكرة تطبيقية حول: حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع السابق، ص. 16.

- تمكين الوكالة من الاضطلاع بدور فعال ومتزايد في مساعدة أعضائها لبلوغ الأهداف المتمثلة في استئصال الجوع، وضمان كفاية من الأغذية والألياف، وإنتاجها بطرق تحمي الموارد الطبيعية، وتصون التراث الثقافي، وتنوعه لجميع سكان الريف في العالم.

- تكييف برامـــج وأساليب عمل الوكالة بما يمكّنها من الاستجابة على نحو أفضـــل في المستقبل لاحتياجات وتوقعات البلدان والمجتمع الدولي[29].

- توسيع نطاق البرامج المشتركة مع وكالات أخرى في الأمم المتحدة.

- وضع إستراتيجية لتعزيز مساهمة الوكالة في العمل الجماعي في إطار منظومة الأمم المتحدة، من أجل الاستجابة لتحدي الأهداف الإنمائية للألفية، وتتألف من أربعة عناصر رئيسة هي المطالبة بتعزيز الاندفاع نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتحسين استهداف برامج منظمة الأغذية والزراعة، والتحالفات والشراكات الإستراتيجية، والتعاون في إطار نظام المنسّق المقيم للأمم المتحدة على المستوى القطري[30].

وبهذا فإن الإستراتيجية المستقبلية لمنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان جاءت لتتفاعل مع الواقع الدولي الجديد وتحيط به، وتنسجم مع الآفاق المرجوة من إصلاح منظومة الأمم المتحدة، وأعطت الصبغة الواقعية والعلمية للإصلاح، وأبرزت التغير في خطط العمل بعد الشروع في إصلاح منظومة الأمم المتحدة.[31]

المبحث الثاني: أهم معيقات إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان

بُذلت جهود كبيرة في إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، ورغم أنها حققت بعض التحسينات، واهتمت بعرض مواطن الضعف في المنظمة، دون اهتمام بتقديم الأسباب التي أدت إلى ذلك الضعف.

ما نتج عنه إخفاقها في التصدي للاحتياجات والمتطلبات الجديدة على نحو كاف.

وهذا يعني أن قدرة الأمم المتحدة على القيام بمهامها في مجال حقوق الإنسان تتطلب على وجه الخصوص تعاونا في مختلف المجالات، ومن قبل عدة عناصر فاعلة في المجتمع الدولي، لتبلور الاهتمام الدولي بمجال حقوق الإنسان، وإشراك كافة الأطراف في صنع القرار.

والأخذ بعملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان على محمل الجد، فإصلاحها بما يتلاءم مع حقائق اليوم يشكل ضرورة لاغنى عنها، ولكن تجاهل تفعيل عملية الإصلاح من قبل البعض هو إنهاء مسبق للعملية، التي أحيطت بعدة عوائق داخلية وخارجية تحول دون تحقيق إصلاح أفضل وأشمل لمنظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

المطلب الأول: أهم المعيقات داخل منظومة الأمم المتحدة

---

[29]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إصلاح المنظمة: رؤية للقرن الحادي والعشرين، منشورات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، أكتوبر2005م، ص. 18.

[30]- المرجع السابق، ص. 14.

[31] - ABC des nations unies, Département de l’information des NU, New York, 2006, p325.

تتميز عملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بأهمية كبيرة، بوصفها إحدى ضروريات اليوم، لكن رغم الدعوة إلى هذه العملية، وتكثيف الجهود حولها، إلا أنها لا تزال لم تتجسد كلها في الميدان، لأنها واجهت عوائق داخلية تمثل أهمها فيما يأتي:

أ/ العامل العسكري:

تقوم الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين، وفي إطار سياسة الأمن الجماعي بالتدخل عن طريق قوات دولية، تظهر تحت مسميات وتشكيلات مختلفة، وتعمل باسم الأمم المتحدة[32].

ولعل تشكيل مثل هذه القوات الدولية العسكرية يعتبر عائقا أمام إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، حيث الاهتمام الزائد بمجال الأمن والسلم الدوليين، والاستعمال المفرط للتدابير المنصوص عليها في الفصل السابع، يحول دون تحقيق تقدم في إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى، فإن الاهتمام بالعامل العسكري، وتمويله وإعطاءه أولية على قضايا حقوق الإنسان يؤدي بها إلى التهميش، وعدم الجدية في إصلاح المنظومة بما يتوافق ويتلاءم مع مستجدات قضايا حقوق الإنسان.

إضافة إلى هيمنة مجلس الأمن على المنظومة، وحصر اهتماماتها بأولويات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، وعدم التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنهوض بحقوق الإنسان.

لذلك كان العامل العسكري عائقا أمام إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، الذي يحتاج إلى الكثير من الاهتمام والأولويات، فهو يؤثر على عملية الإصلاح من ناحية الاستعمال، الذي يحجب الرؤية الثاقبة لقضايا حقوق الإنسان.

ومن ناحية أخرى، فتمويل القوات الدولية العسكرية يضعف الفرصة في الاستجابة لنداء إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، إذ تجد المنظومة نفسها مثقلة بعبء تمويلها.

وهكذا فإن إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، والاهتمام بقضايا ومشاكل حقوق الإنسان التي لا تحتاج إلى القوات الدولية العسكرية بقدر ما تستلزم النهوض بمبادئ الميثاق والتجسيد الفعلي لإعلان الألفية، وإصلاح شامل للمنظومة.

وتقتضي عملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان مساهمات كبيرة من الدول الأعضاء لأجل تحقيقها، ولعل العامل العسكري يحول دون ذلك.

فدول العالم لا تحتاج إلى ترسانة عسكرية لحماية حقوقها، بل يقتضي الأمر توفير ترسانة غذائية، وإستراتيجية وخطة عمل صحية، وبرامج تعليمية.

---

[32]- نعيمة عميمر، دمقرطة منظمة الأمم المتحدة. ط.1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، 2007، ص. 213.

ب/ عامل الميزانية:

تواجه الأمم المتحدة عقبات مختلفة أمام تسيير وتوزيع ميزانيتها، فالتسيير يرتبط بنفقات تقليدية ومصاريف بيروقراطية عادية لا تعمل على تطوير وتنمية نشاطات الأمم المتحدة، ولا على تحقيق فعاليتها سواء من حيث التوزيع في الإيرادات أو النفقات[33].

وهكذا تتأثر أعمال إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بهذه العقبات ومردوديتها، وذلك من خلال دور الدول المتحكمة في الميزانية.

وعليه فإن عملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان تبقى متعثرة، لأنها تحتاج إلى إيجاد ميزانية كفيلة بأن تمول كل مشاريعها وأنشطتها الميدانية والعملية، وأيضا الخاصة بالتسيير والتجهيز ذات الصلة بحقوق الإنسان.

فعملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان عملية ضخمة وصعبة ومعقدة، بحاجة إلى موارد بما يتناسب مع حجم العملية.

ويتبين عجز ميزانية الأمم المتحـــدة، في عدم التزام الدول بمستحقـــاتها، فالولايات المتحدة الأمريكية تعد أكبر مدين لها[34]، مما أدى إلى إضعاف قدرة المنظومة في التعامل مع القضايا والمشاكل خاصة تلك التي ترتبط بمجال حقوق الإنسان.

ومنه تبقى عملية الإصلاح تعاني من فجوة بين الكلام المنمق عن حقوق الإنسان في أروقة الأمم المتحدة والواقع المرير في الميدان[35].

إذ تجد الأمم المتحدة نفسها مطالبة بإصلاح شامل في مجال حقوق الإنسان، لكنها في نفس الوقت تبقى عاجزة عن تحقيق الإصلاح لعجزها ماليا، فالجانب المادي له أهمية قصوى على سيرورة عملية إصلاحها في مجال حقوق الإنسان.

وهذا ما يبين دور الإرادة السياسية للدول في تفعيل عملية الإصلاح من خلال توفير الموارد اللازمة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان ضمن سياق إصلاحها.

ج/ أثر مجلس الأمن على عملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان:

يعتبر مجلس الأمن واحدا من الأجهزة التي ترغب الدول الأعضاء في إجراء إصلاحات عليه، خاصة ما تعلق بتكوين العضوية الدائمة وغير الدائمة وما تعلق بطريقة عمله.

إذ أنه في نظر تلك الدول لا يعكس الواقع الجديد للمجتمع الدولي، ولا يدار بطريقة ديمقراطية تخدم مجال حقوق الإنسان.

[33]- نعيمة عميمر، المرجع السابق، ص. 235.

[34]- Abdennour Benatar, L ONU après La guerre froide,Alger : Casbah, édition:2002,p 72.

[35]- تقرير الأمين العام كوفي عنان، في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع، إضافة 03، المرجع السابق، الفقرة 02، ص. 07.

وترتكز الآراء المطروحة بشأن تطوير أداء مجلس الأمن على نقطتين مهمتين، هما التشكيلة، ونظام التصويت فيه[36].

حيث تنادي الآراء بتوسيع العضوية غير الدائمة على أساس التوزيع الجغرافي العادل.

وتنصرف عملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان إلى جعل مجلس الأمن مؤسسة ديمقراطية حقيقية تتناول قضايا حقوق الإنسان بما يتناسب مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق المنظمة، وأن تكون مداولاته مفتوحة وتتسم عملية صنع القرار فيه بالشفافية، فالقاعدة هي أن تكون اجتماعاته معلنة ومفتوحة وليس العكس، وهو ما يحدث حاليا.

كما يجب أن يكون هناك مبرر لاستخدام حق النقض في نظر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، وأن تكون قضايا حقوق الإنسان تتسم بنوع من المرونة والاهتمام، وأن لا يطغى عليها الطابع السياسي.

ومنه يبقى دور مجلس الأمن عائقا هاما في عملية إصلاحها في مجال حقوق الإنسان، إذ أنه من أجل سيرها يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار إسقاط المظاهر المأخوذ بها حتى الآن، مثل مبدأ الازدواجية في تنفيذ القرارات.

وتبقى الأفكار الديمقراطية العادلة البناءة تواجه بمعارضة شديدة، فالدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن تخشى أن يمتد اقتراح توسيع المجلس إلى المطالبة بزيادة عدد الأعضاء الدائمين فيه، وبالتالي تفقد وضعها المميز، ودورها في تحريك الإستراتيجيات الدولية لصالحها.

ولذلك تبقى عملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان هشة وغير فعالة، لأن مجلس الأمن يبقى يتحكم في زمام الأمور، ولن يتم تفعيل عملية إصلاح الأمم المتحدة إلا بإصلاحه أولا.

د/ نقائص في الميثاق:

إن موضوع إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، موضوع معقد بسبب تعدد الأجهزة والآليـــات من جهة، ومن جهة أخرى حساسية موضـــوع حقوق الإنســـان.

إلا أنه يمكن تعزيز عملية الإصلاح في مجال حقوق الإنسان عن طريق تفعيل بعض مواد الميثاق المجمدة.

فلا يمكن تصور عملية الإصلاح إن لم تكن لها مرجعية قانونية تتمثل في ميثاق الأمم المتحدة، حيث نجده يحمل كثيرا من الغموض في تدابيره وصعوبة في تفسير نصوصه، ويعتبر هذا العيب الشكلي جانبا من الجوانب السلبية فيه، والذي لا يتم تعديله إلا عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكن من حق الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن أن تعترض على أي تعديل عن طريق استخدامها حق النقض داخل مجلس الأمن.

---

[36]- أحمد عبد الله على أبو العلا، تطور دور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين، مصر المحلة الكبرى: دار الكتب القانونية، 2005، ص. 189.

وهكذا تبقى عملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان رهينة إرادة الدول الخمس الكبرى، هذه الدول التي تحاول إبقاء الأمم المتحدة على ما هي عليه من عجز وقصور، للمحافظة على امتيازاتها ومصالحها داخل المنظومة وأمام الدول الأعضاء الأخرى[37]، يقول – ك، فالدهايم– الأمين العام الأممي السابق في هذا الشأن:"في الواقع أنا متأكد أنه لو تمت صياغة ميثاق جديد في الوقت الحالي، لكان هذا الميثاق أكثر نقصا من ميثاق 1945م، الذي أبرم حين كانت شعوب وحكومات العالم تحت صدمة الحرب العالمية الثانية، وبالتالي أكثر استعدادا للتخلي عن جزء من سيادتها لصالح منظمة دولية"[38].

ومنه لا يمكن التقدم في عملية الإصلاح في مجال حقوق الإنسان، إلا بعد سد نقائص الميثاق سواء بتعديله أو توضيح لبعض المبادئ والأهداف، مع مراعاة أحكام المادة الثانية من الميثاق.

كذلك ترتبط عمليـــة الإصلاح بإصلاح مجلس الأمن الذي يجب أن يعمل وفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق، التي تشكل حدودا لسلطاته لا وفقا لمقاصد وغايات خاصة.

وبالتالي يتبين حجم صعوبة تحقيق إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بسبب عوائق غير مدروسة.

د/ نقص الخبرة الفنية في مجال حقوق الإنسان:

إن تنمية وتعزيز الخبرة الفنية في مجال حقوق الإنسان أساسية من أجل دفع إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان قدما، وللوفاء بالاحتياجات وتحقيق الإستراتيجيات، لابد من توطيد الخبرة الفنية في مجال حقوق الإنسان، وتنمية القدرات في مجالات مختلفة، بما يسمح بتفعيل إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

إذ لابد من توفير منهجيات حقوق الإنسان (الرصد، التحقيقات، التثقيف، التدريب، البرمجة).

لكن وبالرغم من الحث على توفير هذه المستلزمات، إلا أن الواقع يبين العكس، فلا تزال بعض شعوب العالم تعاني التمييز العنصري، وغياب العدالة، والإفلات من العقاب.

لذلك تبقى عملية الإصلاح معرقلة لنقص الخبرة الفنية في مجال حقوق الإنسان، التي تتطلبها العملية من أجل سد الفجوات.

هــ/ عدم الاستفادة الجادة من البحوث والدراسات وتحليل السياسات في مجال حقوق الإنسان:

حظيت الجهود البحثية والدراسات والتقارير التي تعدها مختلف هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بقيمة عملية زهيدة، حيث لا يستفاد منها بشكل جيد.

وهذا ما يصعب عملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، لأنها تفتقد إلى مواجهة الصعوبات، وعدم وضع منهجية عمل لتحديد الممارسات في مجال حقوق الإنسان.

---

[37]- نعيمة عميمر، المرجع السابق، ص. 265.

[38]- محمد بوسلطان،"حفظ الأمن والسلم في العالم من خلال النصوص القانونية"، مداخلة ألقيت في إطار الملتقى الدولي، المتعلق بالنظام الدولي الجديد ومصالح دول العالم الثالث، والمنعقد في الفترة الممتدة بين 24-26 ماي 1993، الجزائر، ص. 246.

ويعتبر هذا عائقا مهما يحول دون تحقيق عملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، فتقديم المقترحات لمعالجة مشاكل حقوق الإنسان، وتفعيل عملية الإصلاح، تتطلب فهما ودراسة متأنية للمسائل القانونية وغيرها من المسائل والأهداف، وذلك لتحقيق مصداقية عملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

و/ الوجود الميداني غير الكافي للأمم المتحدة في البلدان:

تحتاج عملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان إلى استيعاب داخلي للبلدان، وإشراكها في تفعيل عملية الإصلاح، وتتمثل أفضل الوسائل اللازمة لإشراك البلدان في أن تتم المشاركة من خلال وجود المفوضية والمكاتب القطرية في البلدان.

حيث تعمل المكاتب القطرية بأقصى قدر من الفعالية، إذا زودت بموظفين يتمتعون بالكفاءات اللازمة لتنفيذ إستراتيجيات معقدة في حقوق الإنسان للنهوض بعملية الإصلاح.

لكن إنشاء المكاتب القطرية داخل البلدان يتوقف على موافقة الحكومات[39]، وهذا في حد ذاته يعتبر عائقا لعملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، حيث أن غالبية الدول تحتج بسيادتها على قيام وإنشاء مثل هذه الآليات والأجهزة ذات الصلة بحقوق الإنسان.

ولذلك فإن عملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، لا تجد تعاونا ميدانيا يسمح لها بالتواجد والاقتراب من حالة حقوق الإنسان، التي يفترض أن تنفتح الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى إزاءها من أجل تحسينها.

ومنه فإن عملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان تستند إلى مجموعة من الأدوات اللازمة لتفعيلها، هذه المنظومة التي تحتاج وجودا ميدانيا لتعميق دراستها لحالة حقوق الإنسان من أجل توفير إصلاح أشمل.

ز/ عدم التنسيق بين اللجان المنشأة بموجب الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة:

إن اللجان المشكلة طبقا للاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الإنسان هي من أعظم إنجازات منظمة الأمم المتحدة ولقد شكلت هذه اللجان لرصد التقدم المحرز في التنفيذ.

وتوفر توجيها رسميا لبنود وأحكام الاتفاقيات والتدابير المطلوبة لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، وقد أحدث هذا الإنجاز تغييرا على مستوى القوانين والسياسات الوطنية، وأغلبية الدول طرف في واحدة على الأقل من هذه الاتفاقيات أو أكثر، وينبغي أن ينظر إلى عملية تقديم التقارير على أنها وسيلة تقييم الدول لإنجازاتها، والتعرف على مواطن الضعف في التنفيذ.

لكن المشكل في هذا النظام، أن الدول تعتبره نظاما مرهقا، حيث تجد نفسها تقدم تقارير مفصلة إلى العديد من اللجان، بشأن مسائل قد تتماثل أو تتداخل في كثير من الأحيان، وهذا ما يجر إلى التأخر في

---

[39] - تقرير الأمين العام كوفي عنان، في جو من الحرية افسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع، إضافة 03، المرجع السابق، الفقرة 55، ص. 21.

تقديم التقارير، وغالبا ما تكون غير كافية لدى تقديمها أو تفتقد الملاحظات الختامية التي تعتمدها اللجان للدقة المطلوبة لتوجيه الجهود الإصلاحية ولا توليها الدول اهتماما كافيا.

كما أن صعوبة تقديم التقارير وحجمها يحجب نوعيتها وأثرها[40].

وبالتالي فالدعم التحليلي والتنظيمي أمر مهم في المواءمة بين متطلبات تقديم التقارير وجهود الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان الرامية للإصلاح.

ح/ عدم التعاون مابين وكالات الأمم المتحدة، والجهات الفاعلة فيها في تقديم المساعدة لأغرض إصلاحها في مجال حقوق الإنسان:

إن مشاركة مختلف وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة فيها في تقديم المساعدة لأغراض الإصلاح في مجال حقوق الإنسان، يسمح بتحسين التنسيق بينها، وكفالة مختلف جهود المساعدة.

ويعتبر العمل مع وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة فيها عنصرا هاما لتقوية عملية الإصلاح المطلوبة في مجال حقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال: تتعاون منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيرهم من الشركاء في إطار منظومة الأمم المتحدة على التقدم في مجالات عملها، لكن في ظل تزايد عدد أصحاب المصلحة في مجال الصحة وغيرها من المجالات، أدى إلى شراكة هشة، تتطلب من جميع المستويات قيادة أقوى، وتنسيقا أشد، وشراكات أمتن، بما في ذلك علاقات العمل الوثيقة مع الشركاء الذين لهم دور عملي أكثر، ولديهم قدرة أكبر في عدة ميادين، على أساس تكامل الأدوار والكفاءات[41].

وهكذا فإن لغة المصلحة بين الوكالات والجهات الفاعلة والأمم المتحدة هي اللغة الرسمية بينهم، وبالتالي لا يمكن تصور إصلاح الأمم المتحدة في مجال حساس كمجال حقوق الإنسان والمصلحة تعتري أهداف مختلف الشركاء.

إذ تفتقد فيما بينها إلى دور قوي، يتعين أن تضطلع به في تقديم الدعم التقني وبناء القدرات والتعاون المتبادل، بما يسمح أن يشكل أساسا لعملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

ط/ تعدد أجهزة منظومة الأمم المتحدة والتداخل في مهامها:

استندت الأمم المتحدة إلى العديد من الأجهزة واللجان والآليات في مجال حقوق الإنسان، والتي اتخذت بدورها عددا من القرارات بشأنها.

كذلك دُعّمت الأمم المتحدة بالكثير من إدارة الصناديق والبرامج، التي تقوم جميعها بتجديد الأولويات وإصدار الولايات.

40- تقرير الأمين العام كوفي عنان، إصدار الولايات وتنفيذها: تحليل وتوصيات لتيسير استعراض الولايات، المرجع السابق، الفقرة 92، ص. 42.

41- تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، منظمة الصحة العالمية وإصلاح منظومة الأمم المتحدة، الدورة العشرون بعد المائة، بتاريخ 28 ديسمبر 2006، الفقرة 07، ص. 02. تاريخ الإطلاع 07 فيفري 2010، في :
http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/EB120/B120_31-ar.pdf

وللاضطلاع بالمهام الموكلة لمختلف الأجهزة والهياكل ذات الصلة بحقوق الإنســـان، لابد من تحسين تقسيم العمل فيما بينها.

فهذا الكم الكبير من الأجهزة والهياكل في مجال حقوق الإنسان لا يسمح بتقسيم فعال للعمل والمهام فيما بينها، ما نتج عنه تشتت المهام وتداخلها، وهذا بدوره يعيق عملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، التي تتطلب الوضوح والتحديد في المهام والاختصاصات.

ي/ شروط العضوية في مجلس حقوق الإنسان:

ينبغي أن يتعهد المنتخبون لعضوية مجلس حقوق الإنسان بالالتزام بأرفع معايير حقوق الإنسان[42].

لكن السياسة والمال لعبا دورا في فوز بعض الدول ذات السجل المليء بالانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان.

ويبدو واضحا أن هناك مساومات في عضوية المجلس، ومنه لن يكون بوسع عملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان أن تفعّل وأكبر جهاز يُعنى بحقوق الإنسان تدور حوله الشكوك، لأنه لا يتسم بالجدية الكافية التي تمكنه من أن يكون في مستوى الطموحات.

وبهذا فعملية الإصلاح تكون معاقة إذا كان منفذوها لا يتصفون بالنزاهة والعدالة وإحقاق الحقوق.

وبالتالي ليس ثمة شك في أن معيقات إصلاح منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة كثيرة ومعقدة، وتحتاج في تذليلها إلى كثير من التعاون وتضافر الجهود وتحسين أفضل لإستراتيجيات العمل ووضوحها.

المطلب الثاني: أهم المعيقات خارج منظومة الأمم المتحدة

سعت الأمم المتحدة بإصلاح منظومتها في مجال حقوق الإنسان، فقامت بعدة جهود حضت باتفاق عالمي، لكنها اصطدمت بعوائق خارجية داخل البلدان وفي ظل النظام الدولي الراهن، وتمثلت في النقاط الآتية:

أ/ موقف الولايات المتحدة الأمريكية من إصلاح منظومة الأمم في مجال حقوق الإنسان:

بدأت الكثير من الدول الأعضاء في المطالبة بتوسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن، ودعت إلى ضم دول أخرى إلى جانب الدول الخمس الدائمة العضوية، حتى لا يترك لهذه الدول حرية التصرف في المجتمع الدولي كيفما تشاء من خلال استخدامها لحق الفيتو، وفي مؤتمر الألفية عام 2000م، الذي حضرته وفود كثيرة من دول وحكومات، بدا للجميع مدى الرغبة الدولية المتعاظمة في عمل شيء ما لإنقاذ الأمم المتحدة من الحالة المزرية التي وصلت إليها، والتي تهددها بنفس المصير الذي آلت إليه عصبة الأمم السابقة، حيث تصدّر موضوع إصلاح الأمم المتحدة، وكيفية إعادة هيبتها ومكانتها ودورها في المجال الإنمائي وحقوق الإنسان اهتمام المشاركين في المؤتمر.

---

[42] - تقرير الأمين العام كوفي عنان، في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع، إضافة 01، المرجع السابق، الفقرة 03، ص. 02.

لكن رغبة المجتمع الدولي لم ترق الولايات المتحدة الأمريكية راعية النظام الدولي الجديد[43]، التي لم تصادق على بعض الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان، مثل: اتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[44].

ويبدو واضحا من خلال مقترحاتها في أن يكون مجلس حقوق الإنسان بنفس بِنية مجلس الأمن إرادتها في تسييس قضايا حقوق الإنسان، والوقوف أمام إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وإبقاء منظومة الأمم المتحدة على ما هي عليه من ضعف وعجز في هذا المجال، حتى تظل المنظومة مجرد أداة لتنفيذ سياساتها وأطماعها.

وهكذا لا يمكن التفاؤل بإصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنســان، والولايات المتحدة الأمريكية تهيمن عليها، وتضعف قراراتها وتحول دون تنفيذها عن طريق مجلس الأمن، فالأمر يتطلب اليقظة والحذر، خاصة وأنها تتناول قضايا حقوق الإنسان بنوع من التحفظ.

فمن الغريب أن لا تصادق على بعض الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وهي التي تدعي الديمقراطية.

إضافة إلى نقلها النزاع بين مصالحها ومصالح الدول النامية والقوى المنافسة إلى دائرة الضوء داخل الأمم المتحدة، وبالتالي فهي تسيطر عليها وعلى عملية إصلاحها في مجال حقوق الإنسان.

فبالرغم من قبول بعض الجهات الأوروبية مجموعة الإصلاحات التي تقدم بها الأمين العام السابق كوفي عنان بشأن الفقر، وخفض مخاطر الحرب والإرهاب، وتعزيز حقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين، فقد جاء الرفض الأمريكي ليعطل هذا المطلب.

حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حذف أي إشارة إلى أهداف الألفية الإنمائية التي اتفق عليها في عام 2000م.

وإزاء حملة الاحتجاجات التي واجهتها، اضطرت إلى تقديم تنازل شكلي، فوافقت على ذكر أهداف الألفية الإنمائية، وتضمين النص إشارات إلى تعهد الدول الغنية برفع مستوى مساعداتها، والالتزام ببرتوكول كيوتو للحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ولكنها لا تشعر بالالتزام[45].

وعليه لا يمكن تصور إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان دون أن يكون هناك سياسة خاصة للتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية وقضايا حقوق الإنسان والمجتمع الدولي في ظل سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، بعدما أفرزت التطورات الراهنة تكوينات سياسية واقتصادية لا بد من أخذها

---

[43] - عبد السلام محمد البخيتي، "هل دقت امريكا..النظام العالمي الجديد ومستقبل الأمم المتحدة"، تاريخ الإطلاع 10 فيفري 2010، في:
http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=3909

[44] - هالة سعودي، الولايات المتحدة والأمم المتحدة، في: جميل مطر، وعلي الدين هلال، المرجع السابق، ص. 33.

[45]- محمد جمال عرفة، "في عامها الستين..الأمم المتحدة في طريقها للتقاعد"، بتاريخ 19 سبتمبر 2005، تاريخ الإطلاع 12 فيفري 2010، في:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone

بعين الاعتبار، فالتغيرات التي أصابت النظـــام الدولي تتفاعل وفـــق رؤى جديـــدة لا تأخذ في الحسبان الشرعية الدوليـــة وحقوق الإنسان والشعوب.

ب/ أثر العولمة على عملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان:

إن ظاهرة العولمة ليست مجرد عملية اقتصادية، بل إن لها أبعادا اجتماعية وسياسية وبيئية وثقافية وقانونية ذات آثار ملموسة على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان[46].

والعولمة هي تسييد أوضاع معينة على العالم، وفرضها من خلال المؤسسات الدولية والضغوط الخارجية من أجل تحويل الاقتصاديات وإدماجها في النظام العالمي، وهي بذلك اختراق للآخر وسلب لخصوصيته.

والعولمة في مجال حقوق الإنسان تعني مفهوم حقوق الإنسان في ثقافة الأقوى، والتي هي حاليا الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها ثقافة الأمة الصاعدة والساعية للهيمنة على مستوى العالم كله[47].

وبهذا تصطدم عملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بثقافة الفاعل الأقوى.

ويعتبر البعض أن العولمة انقلاب على حقوق الإنسان وحرياته في العالم، هذا الانقلاب ينفذ لمصلحة الشركات العالمة الكبرى، التي تتحكم في اقتصاد العالم، وفي السياسات الاقتصادية للحكومات، عن طريق إجبارها على اتباع ما يمليه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من شروط، التي تتضمن غالبا تخفيض قيمة العملة، وتخفيض النفقات العامة وبصورة خاصة على المستوى الاجتماعي، وتقليص اعتماد التعليم، والصحة والسكن، وإلغاء المعونات المتعلقة بالسلع الاستهلاكية، بما فيها المواد الغذائية، وخصخصة مؤسسات الدولة، ووضع حد أعلى للأجور والرواتب.

حيث أن العولمة أشاعت الفساد الأخلاقي بين الشعوب، وانتشر على إثرها جرائم القتل، والمخدرات، وسقطت كرامة الإنسان، وقضت على حقوق الإنسان الثقافية، لتعميم ثقافة واحدة على أرجاء المعمورة، فهي تعني هيمنة دولة واحدة على مقدرات العالم دون غيرها من الدول، ويقبلها جميع العالم كرها أو إقناعا.

والحقيقة أن العولمة مبدأ لتكريس الهيمنة وتعزيز النفوذ، ما ينتج عنه إضعاف عملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، التي تواجه أحيانا بالرفض الغربي، الذي يفرض شكلا آخر من أشكال السيطرة، التي أفرزت صورا مختلفة لانتهاكات حقوق الإنسان.

وبالتالي سيكون من الضروري التعامل بصورة أدق مع قضية الواجبات والمسؤوليات، من أجل السعي إلى إيجاد طرف أفضل لمعالجة الطبيعة الخاصة لانتهاكات حقوق الإنسان، التي ميّزت عصر

---

[46]- وائل أنور بندق، التنظيم الدولي لحقوق الإنسان، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ب ت ن ، ص. 97.

[47]- محمد فائق، "حقوق الإنسان في عصر العولمة رؤية عربية"، بتاريخ 24 مارس 2000، تاريخ الإطلاع 23 فيفري 2010، في:
http://www.ibn-rushd.org/arabic/M_Fayek-arab.htm

العولمة[48]، إذ لابد أن يتم على مستوى آليات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية إعادة النظر، وتكثيف الجهود مع الاهتمام الخاص لضمان عملية الإصلاح، والاستجابة لها وللمقترحات المختلفة التي تم الإعراب عنها.

ج/ التحفظ على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان:

من أهداف إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان هو تعزيز الآليات الدولية لحقوق الإنسان، والتوفيق بين السياسات والتشريعات الوطنية والقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، إلا أن هذا الهدف يلقى عائقا يتمثل في التحفظ، الذي يعتبر وسـيلة منفردة تلجأ إليها الدول عند توقيعها أو مصادقتها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها لاتفاقية من الاتفاقيات، بغيـة استبعـاد الأثر القانوني لحكم أو أكثر من أحكام الاتفاقيـة أو تعديله في مواجهتها[49].

فالتحفظ ينطوي على إهدار لوحدة الاتفاقيات الدولية، إذ لا تعود الاتفاقية منشئة لنظام اتفاقي متماثل في الالتزامات المترتبة على الدول الأطراف المتعاقدة، فهو يجزئ النظام القانوني الاتفاقي، وينشئ التزامات مختلفة بين الدول الأطراف، وينطبق هذا الأمر على اتفاقيات حقوق الإنسان، ويمكن أن يصل الأمر أحيانا إلى إفراغ الحماية الدولية لحقوق الإنسان من مضمونها وجوهرها، وإلى حرمان الأفراد من التمتع بحقوق لازمة لكرامتهم وإنسانيتهم[50].

أما بالنسبة لجواز التحفظ على أحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، فالأمر يعود لقانون المعاهدات، الذي يجعل المعيار الأساسي نص الاتفاقية ذاتها، وذلك وفقا لنص المادة 19 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969م.

وتبرز مشكلة التحفظات في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان في التناقض بين الطابع الموضوعي لهذه الاتفاقيات وبين نظام التحفظات الوارد في قانون المعاهدات، والمستند في الأساس إلى مبدأ المعاملة بالمثل.

حيث ان إبداء التحفظات على نوع من هذه الاتفاقيات يعطل فعاليتها ، ويقلل من درجة الحماية المتوخاة منها، بل يضع عالمية هذه الحقوق محل شك[51].

كذلك يثار الجدل حول مسألة ملاءمة نظام التحفظات الوارد في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

وبهذا تجد عملية الإصلاح صعوبة في التعامل مع الاتفاقيات المتحفظ عليها، كونها تحمل إيديولوجية شخصية، تلغي الطابع الموضوعي للاتفاقيات الدوليـة لحقوق الإنسان، الذي يلعب دورا هاما في تأسيس عملية الإصلاح.

---

[48]- تقرير لجنة حقوق الإنسان، العولمة وأثرها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، الدورة الخامسة والخمسون، الفقرة 46، ص.09 ، بتاريخ 25جوان 2003، تاريخ الإطلاع 21 ديسمبر 2009م، في:
www.hic-mena.org/documents/ECN4Sub2200314%20awlama.dochgu;gl,

[49]- المادة 19 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969م.

[50] - محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، المرجع السابق، ج2، ص. 38.

[51] - المرجع السابق، ص. 38.

د/ عدم كفاية الموارد البشرية والمالية لإنجاح عملية الإصلاح:

إن ترجمة الالتزام باحترام حقوق الإنسان وحمايتها، وإعمال عملية الإصلاح تستلزم فهما للقانون والسياسة والأولويات والخيارات، التي تتعلق بمعالجة المشاكل الكثيرة.

لكن الافتقار للموارد البشرية والمالية وغيرها، يصعب عملية الإصلاح خاصة في الدول الأقل نموا، فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون من خلال بناء القدرات المؤسساتية، والمساعدة في مجال إصلاح التشريعات الوطنية، وتعزيز إعمال حقوق الفئات الضعيفة والمهمشة، والتصديق على معاهدات حقوق الإنسان، والتعاون مع الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات وآليات الإجراءات الخاصة، وبناء ثقافة حقوق الإنسان، من خلال التثقيف، وهو ما يرمي إلى إدماج حقوق الإنسان فيما تقوم به الأمم المتحدة من أنشطة إنمائية وإنسانية، ولكن عملية الإصلاح لا تجد قبولا واسعا من قبل الدول الأعضاء في مجال بناء تلك الأنظمة والأنشطة التي دعت وحثت عليها مشاريع الإصلاح.

وإن دل على ذلك نتائج الأهداف الإنمائية، وأهداف الألفية لحقوق الإنسان، فلا يمكن تصور عملية إصلاح في أجواء غير محفزة لكفالتها.

هـ/ عدم تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني:

إن وجود مجتمع مدني قوي قادر على العمل بحرية، ومزود بالمعارف والمهارات الكافية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، يشكل عنصرا أساسيا في ضمان الحماية المستدامة لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

وبغية الوصول إلى هذا كان لزاما أن يستعان بالمجتمع المدني، الذي تربطه بالأمم المتحدة علاقة وثيقة من خلال المشاركة في وضع الخطط التي تقوم بها الأمم المتحدة على الصعيد القطري، المثرية للمناقشات التي تجرى في منتديات الأوساط غير الحكومية.

ونتيجة لهذا التزايد الكبير في المشاركة، أصبح النظام الذي تطور لسنوات عديدة لتيسير التفاعل بين الأمم المتحدة والعناصر الفاعلة بالمجتمع المدني يتراجع للزيادة السريعة في عدد المنظمات غير الحكومية، وهذا ما أدى إلى عدم قدرة الأمم المتحدة على استيعابها ماديا.

كذلك عدم توازن في أعداد المنظمات غير الحكومية الآتية من البلدان الصناعية، وتلك الآتية من البلدان النامية.

أيضا الفجوة الواسعة بين مجالي الأمم المتحدة التداولي والتنفيذي تعيق المجالين في قطاع حقوق الإنسان، والمجتمع المدني مستمر في إيجاد صلة أوثق، لكي تهتدي المداولات بالواقع المحلي، ويساعد العمل التنفيذي على بلوغ الغايات العالمية، ويرتبط العالمي بالمحلي[52].

---

[52] - تقرير الأمين العام كوفي عنان، تعزيز منظومة الأمم المتحدة، الدورة الثامنة والخمسون، بتاريخ 11 جوان 2004، البند 59، الفقرة 79، ص. 53، تاريخ الإطلاع 08 فيفري2010، في:

http://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&DS

ولكن ثمة تراجع في عملية الإصلاح لعدم تحقيق التوازن بين قدرة الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

و/ ضعف المؤسسات الوطنية:

يستلزم احترام وكفالة حقوق الإنسان وجود مؤسسات وطنية فعالة، فتعتبر المحاكم، والشرطة، والبرلمانات، واللجان الوطنية لحقوق الإنسان، وهيئات الإشراف والتفتيش، وغيرها من المؤسسات أداة توفر ضمانات حقوق الإنسان.

لكن هذه المؤسسات خاصة في قطاعي العدالة والأمن تشكو من الضعف أو عدم الكفاءة أو الفساد، وهذا ما يؤدي إلى إضعاف الديمقراطية، حيث من الصعب قيام نظـــام عدالة قوي في البلدان التي تخوض صراعات.

وعليه فعملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنســـان تصطدم بعائق لا يقل أهمية عن بقية العوائـــق، إذ لا تجد العملية دعما مؤسساتيا وطنيا قويا، مما يثقل كـــاهل المنظومة بالتحليل والتخطيط بغية الوصول إلى إنجاح العملية.

ز/ عدم التزام وتنفيذ الحكومات لمشاريع الإصلاح:

لا يكفي تحليل السياسات وتعبئة الموارد لتنجح عملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، بقدر ما يقتضي التزام الحكومات بها.

فالواضح أن الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان لا يمكن ترجمتها إلى واقع، إلا من خلال العمل على الصعيـــد الوطني، حيث لابد من توفير الجانب المعرفي، والقدرة والالتزام، وغيرها من الجوانب، التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار.

وذلك من أجل تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، والالتزام بها، وتجسيد المقترحات على أرض الواقع، لتجاوز العقبات الحائلة دون تفعيل عملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

ح/ عيوب انعدام الديمقراطية:

كثيرة هي الدول التي تدعي الديمقراطية، في حين تعاني نظمها من الاستبداد والتمييز وممارسة التعذيب، وتفتقر إلى معايير حقوق الإنسان التي تعتبر عنصرا أساسيا للديمقراطية.

فحظر حرية المشاركة وحرية الانتخابات والتجمع وإنشاء الجمعيات وحرية الرأي والتعبير والإعلام تعني من دون شك انعدام الديمقراطية.

والديمقراطية الحقيقية تعني المعارضة وصون الحقوق[53]، والتي تفترض تنفيذا لمبادئها، بنقل السلطة سلميا، وإقامة مجتمع مدني فعال، ووجود مدافعين على حقوق الإنسان، ووسائط إعلام حرة ومسؤولة، وأجهزة قضائية فعالة، وآليات إشراف مستقلة، وهذا ما يستلزم إدراج عملية الإصلاح في إطارها الديمقراطي.

---

[53] - تقرير الأمين العام كوفي عنان، في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن وحقوق الإنسان، إضافة 03، المرجع السابق، الفقرة 19، ص. 13.

ومما سبق تشكل عملية إصـــلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنســـان، صورة لإصلاح المنظومة الأممية، التي لم تكن لرسم المثاليات، بل كان الهدف منها توفير نظام لحقوق الإنسان قابلا للتطبيق والتجسيد، وتحقيق وعود وآفاق في مجال حقوق الإنسان تتطلبها المستجدات الدولية الجديدة.

والمغزى من عملية الإصلاح يرتبط بمدى وجود أسباب تردي دور منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، إلا أنها أعيقت بعدة عوائق داخلية وخارجية.

فالعملية لم تلق التعاون الكافي والاهتمام داخل المنظومة سواء أكان من ناحية الموارد المالية والبشرية أم التسيير أم الإدارة أم الجانب المعلوماتي والتحليل.

أما العوائق الخارجية؛ فتمثلت في إفراز النظام الدولي الجديد لظاهرة العولمة، وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الأمم المتحدة، وإضعاف دورها في مجال حقوق الإنسان.

إضافة إلى ضعف وعدم التنسيق الكافي، وغياب الديمقراطية بين المؤسسات ذات الصلة بحقوق الإنسان.

كل هذه العوائق حالت دون تحقيق أشمل وأفضل لإصلاح منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

والنتيجة التي وصلنا إليها هي أنه على كثرة ما رسم من الأهداف والآفاق لإصلاح منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان- تمثلت معظمها في أهداف الألفية في مجال حقوق الإنسان-، إلا أن أغلبها لم يتحقق لحد الآن لصعوبة وتعقيد هذا المجال، ولوجود كثير من العوائق داخل المنظومة الأممية وخارجها، مما يؤكد صعوبة إصلاحها في هذا المجال.